ندوة علمية تكوينية بعنوان :منهجية البحث العلمي في الدراسات المقارنة

المحور الثالث : **تطبيق المنهج المقارن في الرسائل العلمية – تقويم ونقد –**

من إعداد أ. د. دليلة بوزغار

مقدمة

إنّ للدراسات المقارنة أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي بصفة عامة، وفي الرسائل العلمية بصفة خاصة حيث تتميز بالموضوعية والجدية ومحاولة إضافة الجديد، ولا يتحقق ذلك إلا إذا اعتمد الطالب في بحثه المنهج العلمي الصحيح الذي يوصله لتحقيق أهداف البحث، ولعل المنهج المقارن هو أحد المناهج المستخدمة في الدراسات المقارنة؛ والذي يهدف إلى عقد المقارنات بين الظواهر واستنتاج أوجه التشابه والاختلاف بينها .

وذلك باتباع خطوات المنهج المقارن المتمثلة في :

- **تحديد موضوع المقارنة**

- **وضع متغيرات المقارنة** : وهو عبارة عن صياغة مجموعة من المتغيرات التي تحتوي على نقاط تتشابه وتختلف معا وتعتمد على صياغة علاقات افتراضية بينهما مما يساهم في دراستها بوضوح ...

- **تفسير بيانات موضوع المقارنة** : وهي المرحلة التي تعتمد على فهم الباحث

- **الحصول على نتائج المقارنة**

ولما كان مجال المقارنة هو الفقه الإسلامي والقانون الوضعي؛ فإن أهمية الدراسة تزداد أكثر، ومهمة الطالب تكون أصعب؛ إذ عليه أن يكون لدية معرفة وإحاطة بخصائص كل منهما؛ فالفقه الإسلامي يشكل ثروة هائلة من المعارف والمعلومات

موزعة بين عدة مذاهب فقهية مرت عليها قرون، وهي في تجدد دائم من خلال الدراسات المعاصرة، والقانون له جذوره وميزاته...، ودور الباحث هو إيجاد أوجه **الاتفاق والاختلاف بينهما** من خلال المواضيع المختارة في الرسائل العلمية بكل موضوعية.

وهذا ما يجعل السؤال يطرح نفسه: كيف **يطبق المنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون في الرسائل العلمية؟ وهل فيه التزام عملي بتلك الخطوات؟ وهل تحققت أهداف المنهج المقارن؟**

هذا ما أحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية والتي تضمنت التطبيق على ثلاث رسائل علمية في مجالات مختلفة تم اختيارها من مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– بصفة عفوية – ، وأربع رسائل أخرى من خارج الجزائر من الجامعة المغربية وجامعة الإمارات العربية المتحدة ، والهدف هو معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينها في تطبيق المنهج المقارن **كعينة** تتبعها دراسات لاحقة تكون أكثر شمولية للوصول إلى وضع قواعد عامة للباحث في الدراسات المقارنة تيسر له تطبيق المنهج المقارن وتحقق أهدافه.

طريقة التطبيق :

*التعريف بالرسالة :عنوان الرسالة –عدد الصفحات –الشهادة

*المنهج المصرح به في الرسالة

*مدى الالتزام به في الرسالة من خلال :

*إحصاء عدد الصفحات بين الفقه والقانون والمقارنة

*التطبيق على أغلب الرسالة

*النظر في نتائج البحث والتوصيات

*النظر في عناوين فهرس الموضوعات

*النظر في المصادر والمراجع

*النقد والتقويم

الرسالة الأولى: الوسائل المستحدثة ودورها في مسائل الأحوال الشخصية – دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري – عدد الصفحات:458

السنة الجامعية 2017– 2016– الشهادة الدكتوراه

العنوان	الصفحات	الملاحظات	التقويم
المنهج الاستقرائي ،التحليلي ،المقارن المفاهيم الأساسية للبحث المبحث الثاني والثالث	المقدمة ص هـ من 3إلى36 فقه 8أسطر قانون من ص17إلى52	الجمع بين المناهج الفقه 33صفحة القانون 8أسطر 45ص لا وجود للمنهج المقارن (عرض لمختلف المستجدات التكنولوجية للاتصال دون إشارة إلى وجودها من عدمه في الفقه أو القانون وهو الأمر نفسه في المستجدات البيولوجية	المناهج تكمل بعضها بعضا هذه الرسالة عرض مفصل لما جاء الفقه وإشارة إلى ما ورد في القانون
الفصل الأول : تعريف الخطبة	من 55– 57 فقه 4أسطر قانون	لا وجود للمقارنة إشارة لما ورد في القانون	

مشروعية الخطبة		17صفحة فقه بينما صفحتين قانون	
الفحص الطبي قبل الزواج	من 57–68 فقه من 68–75 فقه 75–77 القانون الجزائري	8صفحات فقه صفحتين قانون	
عقد الزواج بالوسائل الحديثة	77–94 فقه	21صفحة فقه 3صفحات قانون	
حكم عقد الزواج بالوسائل الحديثة	95–98 قانون 98–106 فقه	8صفحات فقه 8أسطر	100صفحة فقه من هذا الجزء مقابل 8صفحات في القانون
المبحث الثالث :دور الوسائل الحديثة في مسائل النسب	106–107 قانون 107–128فقه	13صفحة فقه 5أسطر	
دور الوسائل في تحديد مدة الحمل	128–131قانون 132–140 فقه		
بنوك الحليب	140–141 (8أسطر) 141–154فقه		النتائج تثبت قصور القانون مقارنة بالفقه بدليل التوصيات جاءت خاصة بالقانون فقط
الخاتمة : عدد النتائج : الفقه 28 القانون :0 التوصيات :القانون 3 الفقه 4	155–(5أسطر) قانون	8صفحات	
الفهرس :	448–455		عدم الفصل بين

المراجع	عناوين في القانون :6من 198		المراجع الفقهية والقانونية

التقييم والنقد : هذه الرسالة عرض مفصل لما جاء في الفقه وإشارة لما ورد في القانون ، وبالتالي السؤال المطروح هو :هل لاختيار مجال الدراسة تأثير في تطبيق المنهج المقارن ؟؛ فمثلا الدراسة في الأحوال الشخصية تقلل من ظهور المنهج المقارن باعتبار قانون الأسرة الجزائري مستمد من الشريعة ؟، ومن ثم هل نصطلح عليها دراسة مقارنة أم لا؟

الرسالة الثانية:المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي .

عددالصفحات إلى الخاتمة :193–شهادة الماجستير

العنوان	الصفحات	الملاحظات	التقويم
المقدمة: فيه اعتماد المنهج الوصفي مع عرض كل عنصر في الشريعة بما يقابله في القانون واتبعه بالمقارنة بينهما		الجمع بين المنهج الوصفي والمقارن	
الفصل الأول :	2–40		
تعريف المتاجرة	4–7 فقه	3صفحات	**التزام في تطبيق المنهج المقارن**
	7–10قانون	3صفحات	
	المقارنة 9أسطر	المقارنة 9أسطر	

تعريف الرق	11–13فقه	صفحتان	
	13–14 قانون	صفحتان	
	المقارنة 6أسطر	المقرنة 6أسطر	**توازن في المقارنة**
تعريف المتاجرة بالرقيق الأبيض	15–17 فقه	3صفحات	
	17–20قانون	3صفحات	
	المقارنة 20–21	صفحتان	
الفصل الثاني :الأساس القانوني لجريمة المتاجرة بالرقيق الأبيض	42–85	العنوان قانوني تم ادراج فيه الفقه	
مبحث :تكيفها في القانون الدولي الجنائي	43–70قانون	27صفحة فقه	
مبحث :تكيفها في الفقه الإسلامي	71–83فقه جنائي	12صفحة قانون	
الفصل الثالث :تحليل ظاهرة المتاجرة بالرقيق الأبيض وتأثيرها على حقوق المرأة	المقارنة 84–85	صفحتان : المقارنة	
	87–132	45 صفحة	لما تكون مقارنة ، من المفروض ذكرها في العنوان الرئيسي
مبحث :تحليل ظاهرة المتاجرة بالرقيق الأبيض		لاوجود للمقارنة في العنوان الرئيسي لكن موجودة في العناوين الفرعية	
مبحث :تأثير المتاجرة بالرقيق الأبيض على حقوق المرأة احتوى :	88–109	11صفحة	
حق المرأة في الكرامة			

في الفقه الإسلامي حق المرأة في الكرامة في المواثيق الدولية حق المرأة في الحرية في الفقه الإسلامي حق المرأة في الحرية في المواثيق الدولية الخاتمة :عدد النتائج 17 الملاحق المراجع الفهارس	114–111 117–114 المقارنة :120–117 123–120 124–123 المقارنة 125–124 فقه :0 قانون :0 234–198 265–258 الفقه :5 القانون :4 المقارنة :6	3صفحات 3صفحات 3صفحات 3صفحات صفحتان صفحتان نتائج عامة ،أغلبها توصيات قانونية كلها عدم الفصل بين المراجع الفقهية والقانونية	توازن في المقارنة

التقييم والنقد :فيه تغليب للجانب القانوني على الفقهي –التزام منهج المقارنة بعرض كل عنصر في الشريعة بما يقابله في القانون واتباعه بالمقارنة بينهما – القانون الجنائي أكثر صلاحية للمقارنة؟ .

الرسالة الثالثة :سلطة القاضي في تعديل العقد في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي

السنة الجامعية :2012/2011م–الشهادة: دكتوراه –عدد الصفحات 460:.

العنوان	الصفحات	الملاحظات	التقويم
:منهج البحث:الاستقرائي ،التحليلي ،المنهج المقارن يصرح الباحث "إذا وجدت محل للمقارنة أجريتها في موضعها أما إذا لم يوجد فلا أتوقف كثيرا لتلمسها "	المقدمة ص د	عنوان الراسة مقارنة – الهدف هو المقارنة باعتبارها هي الجديد في الدراسة، لكن يصرح الباحث بحرية إجراء المقارنة .	التزام منهج المقارنة غير موجود بطريقة محددة
الباب التمهيدي			
المطلب الأول: مفهوم مبدأ سلطان الإرادة :			
تعريف المبدأ في القانون	ص4–5	صفحتان	
تعريفه في الفقه	ص 5–6	صفحتان	
خصائص مبدأ سلطان الإرادة –دون كتابة في القانون –	6–7	صفحتان	
خصوصية سلطان الإرادة في الفقه	7–9	3صفحات	هل التصريح بالمقارنة كلما أراد ذلك ينطبق على المنهج المقارن ؟
تطور مبدأ سلطان الإرادة في القاون المدني	9–14	6صفحات	
المطلب الثاني :المبادئ المتفرعة عن مبدأ سلطان الإرادة	14–20	7صفحات	
المبحث الثاني الجعلية في الفقه الإسلامي	20–32	13صفحة	

الفصل الثاني :السلطة التقديرية للقاضي في القضاء المدني ومضمون النشاط التقديري			
المبحث :السلطة التقديرية في القضاء المدني	36–39	3صفحات	
الفرع الثاني مشروعية منح السلطة التقديرية للقاضي	39–43	4صفحات	
المطلب الثاني :الخلاف الفقهي القانوني حول وجود سلطة تقديرية للقاضي المدني	43–51	9صفحات	
المبحث الثاني :مضمون النشاط التقديري ومصادره ووسائله	51–61	11صفحة	
الفصل الثالث :التعريف بنظام تعديل العقد وتمييزه عن أنظمة مشابهة له :	61–64	4صفحات	
تعريف العقد في القانون	64	صفحة	
تعريف العقد في الفقه	65–67	3صفحات	
تعريف التعديل لغة ،اصطلاحا ، ثم العقد المدني	67 69–89	21صفحة لا إشارة للقانون في العنوان . في الأثناء 4أسطر مقارنة بالقاون الوضعي دون عنوان ،فقرة 6أسطر ص 33	**هل التلخيص يدخل في المنهج المقارن ؟**
خلاصة الباب :فيها تلخيص لأهم ما ذكر في			

الفقه والقانون المدني		الكلام فيها في الفقه الإسلامي مع أن عنوان الفصل في القانون المدني	
الباب الأول سلطة القاضي في تعديل العقد في مرحلة إنشائه :			
الفصل 1:سلطة القاضي في تعديل العقد بسبب الغبن والاستغلال		عدم التزام بمنهج معين للمقارنة	**لا توازن في المقارنة**
مبحث :في القانون المدني الجزائري	93–125	33صفحة	**لا توازن في المقارنة**
مبحث :في الفقه الإسلامي			
الفصل الثاني :سلطة القاضي في تعديل الشروط التعسفية في عقد الإذعان :	125–142	18صفحة	
مبحث :في القانون المدني الجزائري		الدراسة قانونية	
مبحث :في الفقه الإسلامي	144–168	24صفحة	في بعض العناوين يلتزم بالمنهج المقارن بذكر مافي الفقه والقانون ،دون ذكر للمقارنة
ملخص الباب	169–236	69صفحة	عنوان الباب :لا إشارة فيه للمقارنة ،ثم في المباحث تظهر المقارنة بين الفقه والقانون ، لكن دون تعليق على ماورد فيهما .
الخاتمة شملت :	237	صفحة واحدة ،لا تعليق على المقارنة	
المقارنة	6مقارنات من 9نتائج		
المصادر	القانون :79مرجع		
فهرس الموضوعات :	الفقه :108مرجع	الفصل بين المراجع القانونية والفقهية	

العناوين القانونية : العناوين الفقهية :	15 15	العناوين العامة أكثر من عناوين المقارنة .	

التقييم والنقد :الرسالة لم تلتزم بطريقة معينة في المقارنة ، ترك ذلك لحرية الطالب –إدخال المقارنة في عنوان دون آخر –لا توجد مقارنة في صلب البحث فقط ذكر لما في القانون ، وما في الفقه –تأخير المقارنة إلى الخاتمة –الفصل بين المراجع القانونية والفقهية .

***التطبيق على رسائل علمية من خارج الوطن في الدراسات المقارنة:**

الرسالة الأولى :الزواج المختلط فقها وقانونا ، إعداد محمد الحراق ، إشراف محمد بنكيران ، السنة الجامعية 2005/2004، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط شعبة الدراسات الإسلامية وحدة الاجنهاد والتطورات المعاصرة ، جامعة محمد الخامس المملكة العربية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة .

عدد صفحات البحث :223ص

قسمت الرسالة إلى بابين الأول :الزواج المختلط في الفقه الإسلامي ، الباب الثاني الزواج المختلط في القانون المغربي .

الباب الأول :الفصل لأول:63ص ، الفصل الثاني :54ص ، المجموع :117 ص

الباب الثاني :الفصل الأول :17ص، الفصل الثاني :15ص، الفصل الثالث :24ص ، المجموع 56ص

الخاتمة : 4ص

نتائج البحث : الفقه :7 نتائج ، القانون :6نتائج

المصادر والمراجع : مقسمة إلى مراجع شرعية عددها 81، ومراجع قانونية عددها 19 ، الرسائل والأطروحات :5، المجلات والدوريات والجرائد :14، نصوص القوانين :5، مراجع أخرى 9، مراجع أجنبية :1

التقييم والنقد :لا وجود للمقارنة بل هو عرض وصفي لما في الفقه والقانون – عدم توازن في الأبواب و الفصول بين الفقه والقانون ، قلة المراجع القانونية بالمقارنة بالمراجع الشرعية – هذه الطريقة تصعب عملية المقارنة .

الرسالة الثانية :الإنتاج والمنتج والمستهلك في الفقه الإسلامي (دراسة منهجية مقارنة مع القوانين الوضعية) ، إعداد منذر بن محمد الزقناني ، اشراف فاروق حمادة ، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعبة الدراسات الإسلامية وحدة منهج البحث في العلوم الإسلامية المملكة المغربية ، جامعة محمد الخامس ، السنة 1426هـ /1427هـ .

الدراسة تتكون من جزأين ، عدد الصفحات 551

المقدمة :من أ إلى غ لا يوجد ذكر للمنهج المتبع – أحيانا يكون ذكر لما في القانون ثم الفقه وأحيانا لايكون الاكتفاء بما في الفقه ...

الخاتمة :10ص

النتائج عامة وأغلبها توصيات بمعالجة الوضع .

المراجع مصنفة إلى : علوم الدين واللغة ، الكتب العامة والاقتصادية ، العلوم الإنسانية حسب الحروف ولا يوجد تقسيم خاص بالمراجع القانونية .

التقييم والنقد :لا توجد دراسة مقارنة .

الرسالة الثالثة :أحكام اللقيط في الفقه الإسلامي والقانون المغربي–دراسة ميدانية – إعداد محمد عبادي ،إشراف محمد الروكي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الوحدة الاجتهاد والتطورات المعاصرة ، الشعبة الدراسات الإسلامية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة السنة الجامعية 2004/2003 .

حجم البحث :87ص

المقدمة :5ص فيها إشارة إلى اعتماد المنهج المقارن الفوري حيث يعرض الفكرة من أحدهما ثم يردفها بالأخرى ثم يعقد المقارنة مع البدء بالفقه الإسلامي .

الخاتمة :عدم الفصل في النتائج

المصادر والمراجع : فيها فصل بين المراجع الفقهية والقانونية والفقهية القانونية

التقييم والنقد : فيه توازن في المقارنة –التزام المنهج المقارن في كل البحث – اعتماد أحسن طرق المقارنة .

الرسالة الرابعة :رسالة أحكام المأذون الشرعي في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة بقانون دولة الإمارات العربية المتحدة ، إعداد سعيد غلام محمد مراد البلوشي ،إشراف محمد علي سميران ، الدراسة استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله تخصص الفقه المقارن ، جامعة الشارقة كلية الدراسات العليا ، قسم الفقه وأصوله .

المقدمة :10ص عدم الإشارة للمنهج المقارن والاكتفاء بالمنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي .لكن فيه اعتماد للمنهج المقارن الفوري في أغلبية البحث وفي النتائج .

عدد الصفحات :288ص

التقييم والنقد :ينقص الإشارة للمنهج المقارن باعتبار أن الدراسة مقارنة بين الفقه والقانون الإماراتي .

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة التطبيقية على ثلاث رسائل علمية داخل الجزائر ووأربع رسائل من خارج الجزائر التزم أصحابها في العنوان بالدراسة المقارنة بين الفقه والقانون ظهرت النتائج الآتية :

-اجتهاد كل باحث في تطبيق المنهج المقارن بطريقته الخاصة دون التزام خطوات المنهج المقارن ؛ والتي يمكن تلخيصها في أربع طرق :المقارنة المفصولة يعني يذكر كل ما في الفقه ثم كل ما في القانون – تذكر المقارنة دون التزام في كل خطوات البحث – اعتماد الفقه والإشارة للقانون أو اعتماد القانون والإشارة للفقه – اعتماد المنهج المقار ن الفوري عند كل فكرة بذكر ما في الفقه ثم القانون ثم المقارنة .

– هذه الظاهرة متكررة في البحوث العلمية سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي يعني لا يوجد اتباع لقواعد ثابتة عند اعتماد المنهج المقارن .

– أحسن طرق المقارنة هي اعتماد المنهج المقارن الفوري حيث تظهر مباشرة أوجه الاتفاق والاختلاف.

– لابد من وضع قواعد لتطبيق المنهج المقارن من حيث المواضيع المدروسة وكيفية التطبيق .

-دور الباحث هو إظهار أوجه الاتفاق والاختلاف وكيفية استفادة كل من الفقه والقانون من الآخر ، لا مجرد العرض لما فيهما .

-لا بد أن يظهر المنهج المقارن في العنوان ، وفي صلب البحث ، وفي النتائج ، والمصادر ،وإلا لا حاجة لاعتماده في البحث .